



دفتر مقام معظم رهبری
www.leader.ir

اجوبة الإستفتاءات / الباب الاول فى حجة الإسلام / الفصل الثانى: الحج النبائى / شروط المنوب عنه / المسائل المرتبطة فى المنوب عنه

المسائل المرتبطة فى المنوب عنه

المسائل المرتبطة فى المنوب عنه

- مسأل ٨٣. لا يشترط المماثلة بين النائب والمنوب عنه فتصح نيابة المرأة عن الرجل وبالعكس.
- مسأل ٨٤. تجوز استنابة الصّورة أى الذى لم يحج لحد الآن، عن الصّورة وغيره سواء كان النائب أو المنوب عنه رجلاً أم امرأة.
- مسأل ٨٥. يشترط فى صحة الحج النبائى قصد النيابة وتعيين المنوب عنه ولو إجمالاً، وأما الاسم فلا يشترط ذكره.
- مسأل ٨٦. لا يصح استئجار من كانت وظيفته العدول إلى حجّ الأفراد بسبب ضيق وقته عن إتمام أعمال حجّ المتمتع، نعم لو استأجره واتفق ضيق وقته وجب عليه العدول إلى حجّ الافراد وأجزأه عن حجّ المتمتع واستحقّ الأجرة أيضاً.
- مسأل ٨٧. إذا مات الأجير بعد الإحرام ودخول الحرم استحقّ تمام الأجرة ويجب اعطاؤها لورثته إن كانت الإجارة لتفريغ ذمّة المنوب عنه، كما هو ظاهر حال الإجارة عند إطلاقها وعدم تقييدها بأثباتها للإتيان بالأعمال.
- مسأل ٨٨. إذا استؤجر للحج بأجرة معيّنة فقصرت عن مصارفه لا يجب على المستأجر تكميمها، كما أنه لو زادت عنها لا يحقّ له استرجاعها.
- مسأل ٨٩. يجب على النائب - فى الموارد التى يحكم فيها بعدم إجزاء حج النائب عن المنوب عنه - إرجاع الأجرة إلى المستنيب فيما لو كانت الإجارة مشروطة بذلك العام، وإلا فيجب عليه الحج عن المنوب عنه فيما بعد.
- مسأل ٩٠. لا يجوز استنابة من كان معذوراً عن الإتيان ببعض أعمال الحج، والمعذور هو الذى لا يستطيع القيام بوظيفة المختار مثل أن لا يقدر على أداء التلبية أو صلاة الطواف على الوجه الصحيح أو لا يقدر على المشى بنفسه فى الطواف والسعى أو لا يقدر على رمى الجمرات أو الوقوف فى عرفات فى الوقت المقرر أو البيتوتة فى منى حيث يؤدّى ذلك إلى نقص فى بعض أعمال الحج، فإن لم يؤدّ العذر إلى ذلك كما لو صار معذوراً فقط فى ارتكاب بعض تروك الإحرام فنيابته صحيحة.
- مسأل ٩١. إذا أدّى طروء العذر أثناء الحج النبائى إلى نقص فى أعمال النائب فلا يبعد بطلان الإجارة، فيجب على الأحوط فى هذه الصورة التصالح على الأجرة وإعادة الحج عن المنوب عنه.
- مسأل ٩٢. لا تصحّ نيابة المعذورين عن الوقوف الإختياري فى المشعر الحرام فلو استنيبوا كذلك لا يستحقون الأجرة

عليه، من قبيل حُدْمَةِ القوافل الذين يضطرونّ إلى مرافقة الضعفاء أو إلى القيام ببعض الأعمال للقافلة حيث يخرجون قبل طلوع الفجر من المشعر إلى منى، فإذا استؤجر مثل هؤلاء للحج النيابي وجب عليهم إدراك الوقوف الاختياري والإتيان بالحج.

مسأل ٩٣. لافرق في عدم إجزاء حج النائب المعذور بين كونه أجيراً أو متبرّعاً، ولا فرق في عدم الإجزاء بين ما إذا كان النائب جاهلاً بأنّه معذور أو كان المستنيب جاهلاً بذلك. وهكذا فيما لو كان أحدهما جاهلاً بأنّ هذا العذر من الأعدار التي لا تجوز الاستنابة معها كما لو كان جاهلاً بعدم صحّة اجتزائه بالوقوف الاضطراري للمشعر الحرام.

مسأل ٩٤. يجب على النائب العمل طبق وظيفة نفسه تقليداً أو اجتهداً.

مسأل ٩٥. إذا مات النائب بعد الإحرام ودخل الحرم أجزأ ذلك عن المنوب عنه وأما إذا مات بعد الإحرام وقبل دخول الحرم فلا يجزى على الأحوط وجوباً، ولا فرق في هذا الحكم بين كون النائب متبرّعاً أو أجيراً، وبين كون نيابته عن حجة الاسلام أو حج واجب آخر.

مسأل ٩٦. الأحوط استحباباً للنائب الذي لم يحجّ عن نفسه حجة الإسلام، أن يأتي بعد إتمامه أعمال الحج النيابي ما دام في مكة، بعمره مفردة عن نفسه إن استطاع لها.

مسأل ٩٧. يجوز للنائب بعد الفراغ من أعمال الحج النيابي أن يطوف عن نفسه وعن غيره ويجوز له أيضاً أن يأتي بالعمرة المفردة كذلك.

مسأل ٩٨. كما أنّ الإيمان (التشيع) شرط في النائب للحج على الأحوط، كذلك هو شرط على الأحوط في كلّ ما تجوز فيه النيابة من المناسك كالطواف والرمى والذبح.

مسأل ٩٩. يجب على النائب قصد النيابة في أعمال الحج عن المنوب عنه. ويجب عليه أيضاً الإتيان بطواف النساء عن المنوب عنه.